



البيان الختامي لندوة

"النوازل الفقهية عند المالكية تأصيلا وتطبيقا"

المنعقدة بمؤسسة دار الحديث الحسنية يومي

2 و3 جمادى الثانية سنة 1438

الموافق 1 و2 مارس 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وبعد،

فقد احتضنت رحاب مؤسسة دار الحديث الحسنية ندوة دولية في موضوع "النوازل الفقهية عند المالكية تأصيلا وتطبيقا"، أطرها ثلة من العلماء والباحثين، من داخل الوطن وخارجه، أعدوا بحوثا قيمة ناقشوا فيها وعلى مدى يومين (فاتح وثاني مارس من سنة 2017)، أصول النوازل الفقهية عند المالكية وخصائصها المميزة، وشروطها، وضوابطها، ودرسوا عددا من النوازل التي عالجت قضايا مختلفة، أجابت عن مشكلات سياسية، وأوضاع اجتماعية، وأمور في العبادات، ورصدوا الثراء الذي تميزت به هذه النوازل، والقدرة على استيعاب مختلف ظروف العصر، وأحوال شرائح المجتمع؛

وقد خلصت الندوة المباركة، إلى نتائج واقتُرحت توصيات

أولا: النتائج:

ومن النتائج التي خلصت إليها الندوة

(1) لا بد من التمييز بين الفتوى الشرعية، والتوجيه والإرشاد، وفتاوى الأفراد التي

لا تخرج عن كونها توجيهها، فالأولى تعنى بالقضايا التي تهم الدولة، والشأن



العام، وتختص بها مؤسسة تحت رعاية ولي الأمر، والثانية تتعلق بحياة الناس اليومية كأفراد.

(2) أحاط العلماء مؤسسة الإفتاء بطائفة من القواعد والضوابط والشروط تحصينا للفتوى الشرعية من التسيب والفوضى، كاشتراط استيعاب الفقيه النوازلي لواقعه، ومشاكل الحياة فيه، وانخراطه في شؤونه اليومية، مع إتقانه للمذهب أصولا وفروعا ونظائر وفروقا... ويعتبر تغير فتواهم في النازلة الواحدة من زمان إلى زمان ومن مكان إلى مكان دليلا على ذلك.

(3) لابد من التمييز بين فقه التأصيل الذي يهتم بالأحكام مجردة عن الزمان والمكان والإنسان، وفقه النوازل الذي يهتم بتنزيل الأحكام على محالها، مما يبقى المجتمع الإسلامي تحت سلطان الشريعة، فيعالج الحالة العادية بما يحسنها، وحالة الضرورة بما يناسبها.

(4) إن فقه النوازل يدل دلالة قطعية على أن الاجتهاد لم ينقطع في يوم من الأيام، وأن القرار بسدّ بابيه إنما هو قرار أصولي، القصد منه تحصين مبدأ الاجتهاد.

(5) كتب النوازل تعكس قيمة المنجز الحضاري في الفقه المالكي من خلال ترسيخ قيم التعايش، والاندماج بين أهل الديانات المختلفة تحت سلطة واحدة.

(6) المذهب المالكي -شأنه شأن باقي المذاهب الأخرى- مستغن بقواعده الفقهية والأصولية، متميز بمنهجه في التعامل مع أدلة الشرع الإجمالية.

(7) المذهب المالكي من أكثر المذاهب الفقهية ثراء في مجال النوازل والفتاوى، وفقهاؤه -لا سيما المغاربة منهم- من أكثر الفقهاء اشتغالا بالفتوى وسبب ذلك تميزه بكثرة أصوله، النقلية والعقلية، مما يعين الفقيه النوازلي على الاستجابة لحاجات العصر، وما يعرض للناس من نوازل.

(8) لقد سعى فقه النوازل في المذهب المالكي إلى عدم الإبطال الإجمالي للأوضاع، فالفقهاء المالكية كانوا يتعاملون مع أفعال المكلفين تعاملًا إيجابيًا في كل الظروف؛ فلا يَنْزَوُونَ في الظروف الصعبة ويتركون المجتمع وشأنه، ولا



يَجْمُدُونَ عَلَى أَحْكَامٍ لَا تُحَقِّقُ الْعَدْلَ، أَوْ يَتَعَذَّرُ تَطْبِيقُهَا، أَوْ يَخْتَلُّ بِفَرْضِهَا النِّظَامَ الْعَامَّ لِلْمَجْتَمَعِ.

(9) فقهاء منطقة سوس وفاس أكثر العلماء اجتهادا في النوازل.

(10) الفتوى من حيث الاستدلال عليها أو عدمه مرتبط بمن توجه له، هل هو من عامة الناس، أو من العلماء.

(11) إن الاعتراض والتعقيب في فقه النوازل، من أهم صور الرقابة العلمية على مجال الفتوى الشرعية.

(12) تعد كتب النوازل مصدرا للباحثين في مختلف التخصصات، لما تزخر به من مادة علمية تفيد في معرفة أحوال المجتمعات التي حدثت فيها هذه النوازل، كما أنها تفيد في إغناء أحكام القضاء، والفتوى.

(13) لقد تبين من خلال دراسة عدد من النوازل، أن بعضها تميز بالشذوذ والخروج عن الإجماع، وبعضها خرج مخرج الاستثناء والضرورة، وعليه فلا تكون مستندا عاما في الإفتاء المعاصر.

ثانيا: التوصيات:

ومن توصيات الندوة المقترحة

(1) فقه النوازل طبق فيه مبدأ المصلحة والمآل واعتبار الذرائع، وغير ذلك من الأصول العامة والقواعد المقاصدية، لذا وجب اعتماده في التدريس، وإخراج ما بقي مخطوطا منه، ودراسته.

(2) إحداث موسوعة لفقه النوازل مصنفة تصنيفا موضوعيا أو أبجديا، مع فرز القواعد والأصول التي يكثر التجاء النوازليين إليها قصد استثمار كل ذلك للإسهام في حل القضايا المسجدة في عصرنا.

(3) الاهتمام بمصطلحات الفقه المعبرة عن الحقوق والمكتسبات،



(4) إعداد بحوث جامعية لتحقيق التوصيات الثلاثة المذكورة.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن تقدم بالشكر الجزيل والامتنان الكبير لمدير هذه الدار العامرة، فضيلة الأستاذ الدكتور سيدي أحمد الخليلي، الذي دأب على تشجيع البحث العلمي وترشيده، وبعث روح الإبداع فيه، ونشكر الشكر الجزيل وزارة الأوقاف التي حرصت على إنجاح هذا العمل ويسرت له ما يحقق ذلك، وكذلك نشكر السيد رئيس جامعة القرويين الأستاذ الدكتور أمال جلال، الذي يشجع على البحث العلمي وساعد في إنجاح هذه الندوة وكذا الأطر العاملة بالرئاسة. كما لا يفوتنا أن نتقدم بشكر خاص للسيد الكاتب العام الدكتور محمد اليعلاوي الذي سعى دائماً ويسعى لتذليل كل الصعوبات في سبيل إنجاح الأنشطة العلمية، التي تقام بهذه المؤسسة، فله منا كل التقدير، ونتقدم بالشكر الخالص والامتنان الكبير للمشاركين ببحوثهم السادة العلماء والباحثين الذين جادوا بأفكارهم وأفادوا بسديد خبرتهم، وتجشموا مشقة السفر فنسأل الله تعالى أن يجعل علمهم وعملهم صدقة جارية. ونخص بالذكر في هذا المقام أيضاً مع كامل الاحترام والتقدير فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الحميد عشاق المدير المكلف بالبحث العلمي، الذي يعود له فضل كبير في نجاح هذه الندوة، فقد تتبعها منذ كانت فكرة، إلى أن وصلت إلى هذه المرحلة، وأتبع الليل بالنهار لكي ترقى إلى المستوى الذي يليق بالدار، ولا ننسى الدكتور نادية حليم المكلفة بمهمة المدير المساعد التي لم تتوان في تقديم كل أنواع العون والمساعدة، فلها كل الشكر والتقدير، ولكل أفراد اللجنة العلمية المشرفة على الندوة كل التقدير والشكر على صبرهم وتفانيهم وتكاملهم بكران للذات، ولرؤساء المصالح والموظفين العاملين بهذه المؤسسة أثر بارز في إنجاح هذا المحفل البهيج، فلهم الشكر الخاص ونخص بالذكر الأستاذة حنان بنشقرون والأستاذة بشرى فؤاد.

وحرر بالرباط، مؤسسة دار الحديث الحسنية بتاريخ:

3 جمادى الثانية سنة 1438

الموافق 2 مارس 2017